ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

An Analysis of the Geographical Reality of the Determinants of Industrial Development in Nineveh Governorate

Assist. Lect. Esraa Hatem Amin Ali

Prof. Dr. Noman Hussein Attia Al-Jubouri

Department of Geography/ College of Education for Human Sciences/ University of Tikrit

* *Corresponding author: E-mail* : Isra.h.ameen@st.tu.edu.iq

***Keywords*:**
- Industry geography.
- industrial development
-. determinants of industrial development.
- The reality of industrial development.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	16 May 2023
Received in revised form	29 May 2023
Accepted	1 June 2023
Final Proofreading	17 Oct 2023
Available online	22 Oct 2023

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

By focusing on presenting, analyzing and determining the type and size of the development qualifications available in Nineveh Governorate, with an indication of their spatial distribution and their economic and industrial importance, and how to invest them in the direction of achieving industrial development within the economically backward areas of the governorate and analyzing the existing reality of manufacturing industrial activity in Nineveh Governorate, with determining the level of efficiency economic activities of industrial activities, and the extent of their impact on the spatial trends of industrial development within the various regions of the province. In addition to to that is determining the future geographical directions of industrial development, with the aim of contributing to the development of economically backward areas. The problem of the study lies in not exploiting the spatial dimension that Nineveh Governorate enjoys. The direction of distributing industrial activities within the economically backward areas is the basic aim instead of concentrating them within the city of Mosul. This is in line with the pattern of spatial distribution of the available development qualifications within large areas of the governorate, which are still not economically invested. This constituted a major determinant for achieving relatively balanced industrial development within the economically backward areas of the governorate, especially revealing the reality of industrial investments, their spatial trends, what are the geographical possibilities available for industrial investment, and the pattern of distribution of industrial projects in the governorate. In order to achieve what was indicated, and through the results that were reached during this study, we found that Nineveh Governorate is still industrially backward, despite its richness in developmental qualifications that are distributed within large areas of the governorate, as the results of the study indicate that the level of investment of those developmental qualifications .

© 2023 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.30.10.1.2023.05

تحليل الواقع الجغرافي لمحددات التنمية الصناعية في محافظة نينوى.

م.م. اسراء حاتم امين علي / جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

أ.د نعمان حسين عطية الجبوري /جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

الخلاصة:

من خلال التركيز على عرض وتحليل وتحديد نوع وحجم المؤهلات التنموية المتاحة في محافظة نينوى، مع بيان توزيعها المكاني وأهميتها الاقتصادية والصناعية ، وكيفية استثمارها باتجاه تحقيق التنمية الصناعية ضمن المناطق المتخلفة اقتصادياً من المحافظة وتحليل الواقع القائم للنشاط الصناعي التحويلي في محافظة نينوى، مع تحديد مستوى الكفاءة الاقتصادية للأنشطة الصناعية ، ومدى تأثيرها في الاتجاهات المكانية للتنمية الصناعية ضمن مناطق المحافظة المختلفة .اضافة الى تحديد الاتجاهات الجغرافية المستقبلية للتنمية الصناعية ، بهدف الإسهام في تنمية المناطق المتخلفة اقتصادياً. اذ تكمن مشكلة الدراسة عدم استغلال البُعد المساحي الذي تتمتع به محافظة نينوى. باتجاه توزيع الأنشطة الصناعية ضمن المناطق المتخلفة اقتصادياً، بدلاً من تركزها ضمن مدينة الموصل. وبما ينسجم ذلك مع نمط التوزيع المكاني للمؤهلات التنموية المتاحة ضمن مناطق واسعة من المحافظة، والتي مازالت غير مستثمرة بشكل اقتصادي. مما شكل ذلك محدداً رئيسياً لتحقيق التنمية الصناعية المتوازنة نسبياً ضمن المناطق المتخلفة اقتصاديًا من المحافظة، لا سيما الكشف عن واقع الاستثمارات الصناعية واتجاهاتها المكانية وما هي الإمكانيات الجغرافية المتاحة للاستثمار الصناعي وما نمط توزيع المشاريع الصناعية في المحافظة. ولتحقيق ما تم الإشارة اليه ، ومن خلال النتائج التي تم التوصل اليها خلال هذه الدراسة ، تبين لنا ان محافظة نينوى مازالت متخلفة صناعياً على الرغم من غناها بالمؤهلات التنموية التي تتوزع ضمن مناطق واسعة من المحافظة ، أذ تشير نتائج الدراسة الى ان مستوى استثمار تلك المؤهلات التنموية .

الكلمات المفتاحية :

- جغرافية الصناعة .
- التنمية الصناعية.
- محددات التنمية الصناعية.
- واقع التنمية الصناعية.

المقدمة :

يعد النشاط الصناعي احد اهم الأنشطة الاقتصادية والنشاط المحوري الذي تعتمد عليه الدول في بناء اقتصاداتها وتطوير قطاعتها الخدمية المختلفة، وذلك لما يمتلك هذا النشاط من الإمكانات والقوات الكفيلة لتطوير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والعمراني، فالإقليم حينما يمتلك نشاطا اقتصاديا متطورا يكون قادر على توفير المتطلبات الأساسية للبناء والتقدم لسكانه ويمكنه من رفع المستوى المعاشي لهم وتوفير كافة

الخدمات على مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية، ويمكن من خلالها احداث تغيرات اجتماعية وثقافية جديدة واحداث تطورات في البيئة العمرانية والخدمية للإقليم، يحدث كل هذا من خلال الاستثمار الجيد للموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية المتاحة للنشاط الصناعي في الإقليم وتوظيفها لصالحه، عندما تنعكس نتائجها واثارها الإيجابية المختلفة في تنمية الإقليم اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا وخدميا[1].

تحتل عملية تحقيق التنمية الصناعية (Industrial development) ضمن الحيز المكاني(Spatial) للأقليم الجغرافي أهمية كبيرة في مجال تحقيق التنمية المكانية لكونها تمثل القاعدة الأساسية التي تُسهم في تعزيز فرص تطوير الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي للإقليم، من خلال تحقيق الاستغلال الأمثل للمؤهلات التنموية المتاحة ضمن الحيز الجغرافي ، فضلاً عن توفير فرص عمل مناسبة للقوى العاملة، والمساهمة في زيادة معدل دخول الأفراد ،مما يُسهم ذلك في نقل الإقليم من واقع التخلف الى التطور الاقتصادي.

لذلك ، فقد جاء موضوع هذه الدراسة (تقييم الإمكانات الصناعية واثرها على التنمية في محافظة نينوى)، للكشف عن طبيعة الواقع القائم للتنمية الصناعية، من خلال إبراز خصائصها الجغرافية والاقتصادية ، فضلاً عن تحديد الصورة المستقبلية التي سيكون عليها واقع التنمية الصناعية ضمن المناطق المتخلفة اقتصادياً من محافظة نينوى .

1-2.. أما بالنسبة للأسباب الرئيسية التي دعت الباحث لاختيار محافظة نينوى مجالًا لدراسته، فأنها تتمثل بما يأتـــــــي:-

أولًا:- :- التخلف الكبير الذي تعاني منه محافظة نينوى ،ولاسيما في المجال الصناعي . إذ أن الواقع القائم يشير الى أن مستوى تطور النشاط الصناعي ، وإسهامه في تعزيز فرص تحقيق التنمية المكانية ، لايتلائم مطلقًا مع الإمكانيات التنموية المتوافرة ضمن مناطق واسعة من محافظة نينوى ،لازالت متخلفة صناعياً.

ثانياً:- تتمتع محافظة نينوى بموقع جغرافي –ستراتيجي مهم على المستوى الداخلي والخارجي . إذ يمكن أن يشكل هذا الموقع أهمية كبيرة في مجال نمو وتطوير الأنشطة الصناعية المتوطنة، والمقترح توقيعها مستقبلاً في المحافظة. وذلك من خلال زيادة عملية التبادل التجاري للإنتاج الصناعي مع محافظات القطر

الأخرى وربما الدول المجاورة ، إذا ما تم تطوير الإنتاج الصناعي مستقبلاً باتجاه التصدير نحو الخارج، وبما يُسهم ذلك في تعزيز فرص تحقيق التنمية الصناعية المتوازنة نسبياً ضمن المناطق المتخلفة اقتصادياً من المحافظة.

اما فيما يتعلق بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الصناعات فأنها تساهم في توفير فرص عمل لأعداد كبيرة للعاملين فيها، مما يزيد ويرفع المستوى المعاشي لسكان مناطق توطنها، وتوفر عملة صعبة عند القيام بتصدير الفائض من منتوجاتها نحو الخارج، وعند سد الحاجة المحلية فتمنع العملة الصعبة من الخروج من البلد اثناء الاستيراد كما يحدث في العراق حاليا جراء تخلف صناعته الغذائية وقلة مساهمتها في سد الحاجة المحلية, وهذا ما نلاحظه من تزايد للمواد الغذائية المصنعة المستوردة في الاسواق المحلية, يقابله في الوقت نفسه تراجع كبير للمنتجات المحلية، وتعرض البلد لمشكلات اقتصادية كثيرة.

3-1. مشكلة الدراسة وتساؤلاتها Study problem and questions:

تستند الدراسة على جملة حقائق وإن هذه الحقائق تبرز منها تساؤلات تعتمد على عدم وجود تنمية صناعية يعتمد عليها في استثمار الامكانية الصناعية في المنطقة وطرق ادارتها ومن هنا تبرز الحقائق والتساؤلات لهذه الدراسة وهي:

1-. وما المشكلات التي تعاني منها المشاريع الاستثمارية، وما الرؤية المستقبلية للاتجاهات المكانية للاستثمار الصناعي؟ كيف يمكن اختيار مكونات التنمية الصناعية سواء اعتمدت على الامكانيات المتاحة او على المشاريع الاستثمارية المخطط لها؟

2- غياب دور التخطيط الصناعي والذي يتلاءم مع تحقيق التنمية الصناعية اذ ترتكز معظم المنشآت الصناعية في مناطق محدودة وترك القسم الأكبر منها بدون أي نشاط صناعي يذكر مما انعكس سلبا على بقية المناطق الأخرى.

3-1. فرضيات الدراسة The hypothesis of the study:

على ضوء التساؤلات المطروحة انفًا ضمن حقائق المشكلة الرئيسة سيتم صياغة الفرضيات التالية:

1- ضرورة وضع ستراتيجيات تنموية ملائمة تُسهم في تطوير القطاع الصناعي وبشكل ينسجم مع متطلبات تحقيق التنمية الصناعية ضمن المناطق المتخلفة من المحافظة. هناك إمكانيات جغرافية طبيعية وسكانية

واقتصادية تسهم في الاستثمار الصناعي وان استثمارها بالشكل الأمثل يسهم في تحسين المستوى المعاشي للسكان ويعمل على تخفيض مستوى البطالة في المحافظة

2-تحقيق الموازنة المكانية بين موقع المشروع الصناعي والمؤهلات التنموية المتاحة ، وفقاً للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية الصناعية . ولاسيما وأن نمو وتطور الأنشطة الصناعية في المحافظة لايزال أقل مما هو متاح لها من حيث حجم ونوع الموارد التنموية المتاحة.

1-4. موقع منطقة الدراسة Location of study area:

هي محافظة في شمال العراق مركزها مدينة الموصل ثاني أكبر مدن العراق، ويقدر عدد سكانها بـ 3751.573 بحسب إحصاء سنة 2020 يقطن نصفهم تقريبا في مدينة الموصل بينما يتوزع الآخرون على باقي المدن والاقضية. قبل عام 1976 كانت تسمى محافظة الموصل وتضم محافظة دهوك الحالية. ثاني أكبر مدينة في المحافظة هي تلعفر، وغالبية سكانها من التركمان.تعتبر مدينة الموصل جزء من محافظة نينوى من الناحية الإدارية، حيث نشأت مدينة نينوى في العهد الآشوري على الضفة اليسرى لنهر دجلة، أما مدينة الموصل فلم تنشأ إلا متأخرة عن نينوى وعلى الضفة اليمنى من نهر دجلة .وفيما يتعلق بموقع محافظة نينوى، فيتحدّد موقعها المكاني في القسم الشمالي الغربي من العراق, إذ يحدُّها من الشمال والشرق محافظتا دهوك وأربيل , ومن الجنوب يحدُّها محافظتا صلاح الدين والأنبار، ويحدُّها من الغرب سوريا تقع محافظة نينوى في الجزء الشمالي الغربي من العراق بين دائرتي عرض (35°- 37°) درجة شمالاً وخطي طول (41 °-44°) درجة شرقاً ، وتبلغ مساحتها 323 , 37 كم^2, وهي بذلك تشكل 6,8% من مساحة العراق الكلية البالغة 128, 434 كم^2, وتحتلُّ المرتبة الثالثة من حيث المساحة في محافظات العراق بعد محافظتي الأنبار والمثنى ، الخريطة (1) التي توضح موقع المحافظة من العراق وحدودها الإدارية [1].

1-5. أهداف الدراسة Objectives of the study:

تهدف الدراسة إلى ما يأتي:

الأهداف الموجَّهة نحو الحلّ أفضل وسيلة للاستحواذ على رؤية متكاملة وتكون قابلة في نفس الوقت للتنفيذ العملي.

- التعرف على واقع التنمية الصناعية في المحافظة وسبل الوصول الى افضل مستوى اقتصادي صناعي للكشف عن الإمكانيات التي تتيح تحقيق التنمية الصناعية في محافظة نينوى لنهوض بالواقع الصناعي وتشجيع الاستثمار الصناعي في المنطقة ، لا سيما تشغيل الايدي العاملة لرفع

المستوى المعاشي إضافة الى وقوع المنطقة في الجهة الشمالية الغربية من العراق وحدودها مع دول الجوار تركيا والأردن وسوريا إضافة الى قربها من إقليم كوردستان العراق وكونها من المناطق التي تغتني بالخبرات الأكاديمية والامكانيات الاجتماعية لتحقيق الاتجاهات المستقبلية للواقع الصناعي وسبل تطويرها ضمن المناطق المختلفة اقتصاديا.

- عرض وتحليل الواقع الجغرافي القائم لتوطن النشاط الصناعي (قطاعياً ومكانياً) في محافظة نينوى خلال المدة1960 –2020 بهدف الوصول الى معرفة مدى إسهام النشاط الصناعي القائم في تحقيق التنمية الصناعية ضمن مناطق محافظة نينوى المختلفة.
- تحديد الإستراتيجيات التنموية الملائمة لتحقيق التنمية الصناعية ضمن المناطق المتخلفة اقتصادياً من محافظة نينوى

خريطة (1) موقع منطقة الدراسة

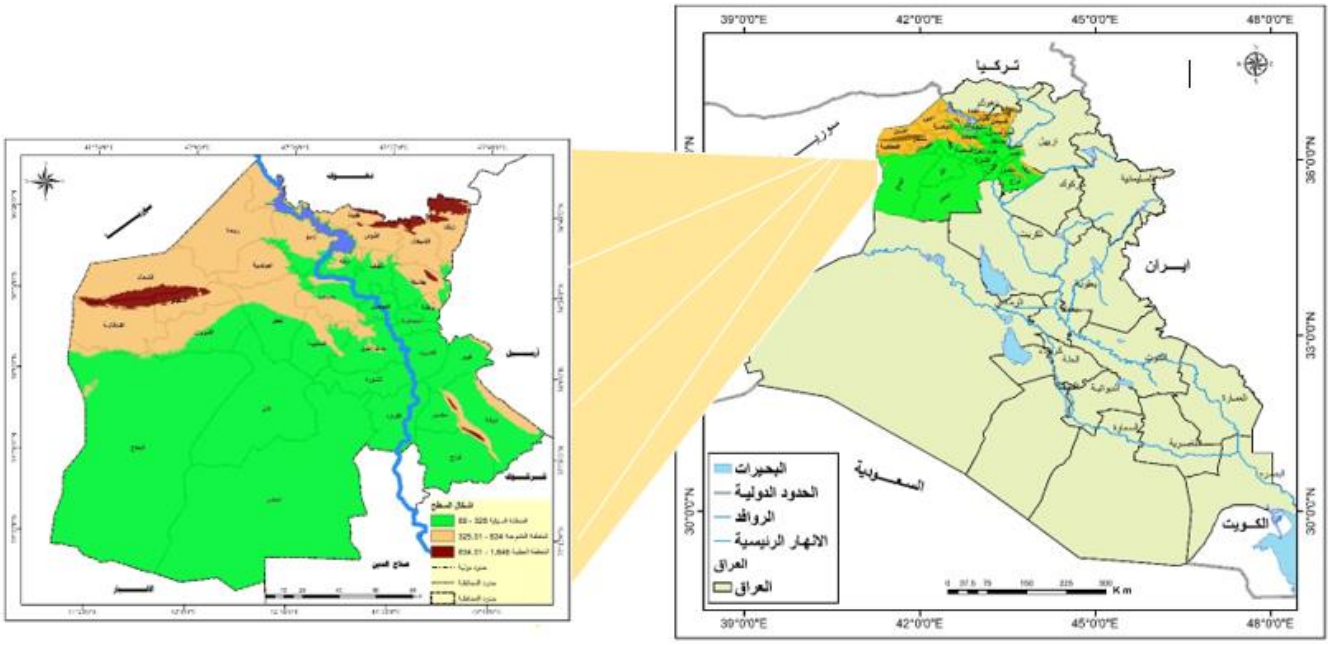

المصدر: اعتماداً على نموذج الارتفاع الرقمي DEM، وخريطة العراق الإدارية بمقياس رسم 1/1000000.

تواجه عملية تحقيق التنمية الصناعية في محافظة نينوى العديد من المعوقات التي شكلت بحد ذاتها محدداً رئيسياً لتحقيقها في مناطق واسعة من المحافظة وبالشكل الذي انعكس سلباً على تباين مستويات التنمية المكانية بين مناطق المحافظة المختلفة كما بينا ذلك مسبقاً، وبهدف تحديد طبيعة تلك المحددات

ومدى تأثيرها في الاتجاهات المكانية للتنمية الصناعية في المحافظة، فقد تضمن هذا المبحث عرض وتحليل محددات التنمية الصناعية الرئيسية في المحافظة والتي تتمثل بما يأتـــــي : - 1 السوق .

2 توزيع السكان والقوى العاملة .

3 رأس المـــال .

4 المواد الخام الأولية.

5 اقتصاديات التكتل .

6 خدمات الُبنى الارتكازية .

7 محددات أخرى للتنمية الصناعية .

1 . الســــــــــوق .

إن من أبرز المشاكل التي تواجه عملية تحقيق التنمية الصناعية في محافظة نينوى تتمثل في ضعف نطاق السوق المحلي، أضافة الى ضيق نطاق السوق الإقليمي وانعدام الأسواق الخارجية للأنشطة الصناعية المتوطنة في المحافظة . إذ يظهر من نتائج تحليل معطيات الجدول (1) ان جميع الأنشطة الصناعية تعتمد في تصريف منتجاتها على السوق المحلي للمحافظة وبأهمية نسبية كبيرة مقابل ضعف أهمية السوق الإقليمي وانعدام أهمية الأسواق الخارجية والذي يُعزى أساساً الى الأسباب الآتيـــــــــــــة :-أرتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي في محافظة نينوى .عدم وجود حماية للإنتاج المحلي من المنتجات الصناعية المستوردة التي غزت الأسواق وبأسعار منخفضة .إن التركز الكبير للأنشطة الصناعية ضمن قضاء نينوى ، وبشكل يفوق مستوى الطلب على منتجات تلك الانشطة ، قد أسهم بشكل كبير في ضعف نطاق السوق المحلي وانعدام الاسواق الخارجية للمنتجات الصناعية . مما أنعكس ذلك سلباً على توقف عدد كبير من الوحدات الإنتاجية ، ولاسيما تلك التابعة للقطاع الصناعي العام في المحافظة. ضعف كفاءة الأنشطة الصناعية التابعة للقطاع الخاص، بسبب تراجع حجم العوائد الاقتصادية المتحققة.

جدول (1) تحديد الأهمية النسبية لمناطق أسواق فروع النشاط الصناعي التحويلي في محافظة نينوى لعـــام 2020.

الوحدات الإدارية	مجموع التخصص	الأعلى		الثاني		الثالث		الرابع	
		النوع	العدد	النوع	العدد	النوع	العدد	النوع	العدد
الموصل	3803	المواد	796	الكماليات	280	الاقمشة	113	مواد	88

		الغذائية		والالبسة		والملابس		انشائية	
حمام العليل	11	المواد الغذائية	3	أجهزة ومعدات كهربائية	3	الفواكه والخضراوات	1	أدوات زراعية	1
القيارة	19	المواد الغذائية	8	أدوات سيارات	2	الأجهزة والمعدات الكهربائية	2	اللحوم والاسماك	1
الحمدانية	60	الكماليات والالبشة	11	المواد الغذائية	8	أدوات السيارات	5	الاقمشة والخياطة	4
تلعفر	466	الأدوات الزراعية	116	المواد الغذائية	109	أدوات السيارات	49	الأجهزة والمعدات الكهربائية	44
ربيعة	32	المواد الغذائية	14	بيع وشراء العملات الأجنبية	5	التبوغ والسكائر	2	أدوات السيارات	2
زمار	22	المواد الغذائية	10	التبوغ والسكائر	4	المواد الانشائية	4	الأجهزة والمعدات الكهربائية	3
سنجار	36	التبوغ والسكائر	15	المواد الغذائية	7	الاسمنت	5	أدوات السيارات	3
البعاج	10	المواد الغذائية	6	الاقمشة والخياطة	2	التبوغ والسكائر	2		
الحضر	193	المواد الغذائية	122	الأجهزة والمعدات الكهربائية	16	أجهزة اتصالات	13	المواد المنزلية	9

المصدر :- بالاعتماد على غرفة تجارة الموصل، التقرير الاحصائي لمنتسبي الغرفة في النشاط التجاري الخاص للعام 2020 .

كما موضح في الصورة بعض محلات المواد الغذائية وتوزيع نسب التجارة حسب التخصص في محافظة نينوى . صورة(1) الأسواق الغذائية والبهارات في مركز قضاء الموصل

المصدر : الدراسة الميدانية 2020/4/20

خريطة (13) نسب التجارة حسب التخصص في محافظة نينوى

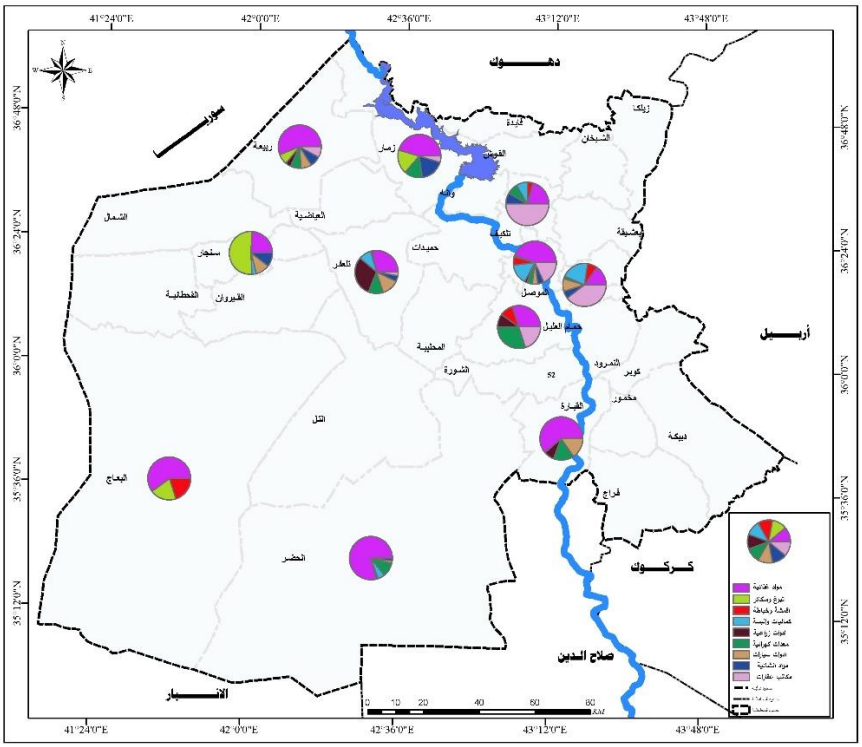

لمصدر: بالاعتماد على الجدول (1) وبرنامج Arc Map10.6

5- إن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ضمن المنطقة الشمالية، ولاسيما محافظة نينوى ، قد أنعكس سلباً على ضعف الكفاءة الإنتاجية للأنشطة الصناعية ، ومن ثم ضعف نطاق الأسواق لتلك الأنشطة .

لذلك ، فأن ضعف نطاق السوق الإقليمي وانعدام الأسواق الخارجية ، يعني أن السوق المحلي يمثل النطاق الأساس لتصريف منتجات الأنشطة الصناعية في محافظة نينوى ، كما مبين في جدول (1) . وهذا بحد ذاته يشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق التنمية الصناعية في المحافظة وفق الاعتبارات التنموية الآتيـــــة :-

أولاً :- أن السوق المحلي لايمكن أن يساهم في تطوير الأنشطة الصناعية في المحافظة ، لكونه يمثل سوق محدود النطاق ، يتمثل بقضاء الموصل مع ضعف حجوم الأسواق في الاقضية الأخرى. كما ان المستوى المعاشي المتوسط لعموم السكان في المحافظة لايساهم في توفير الحد الادنى من الطلب الذي يبرر استمرار وجود الفعالية الصناعية وزيادة إنتاجها بهدف زيادة حجم المبيعات لتعظيم العوائد الاقتصادية (الأرباح) وهذا يفسر لنا سبب عدم استقرار إنتاجية الانشطة الصناعية في المحافظة . إضافة لذلك فأن سياسة الانفتاح للأسواق المحلية نحو البضائع المستوردة ذات الكلفة المنخفضة والملائمة لمستوى السكان المعاشي قد أدت الى ضعف حجوم أسواق الأنشطة الصناعية في المحافظة، وتدنى مستوى كفاءتها الاقتصادية.

ثانياً :- إن انعدام وجود أسواق خارجية أو إقليمية كحد أدنى يعني أن الأنشطة الصناعية في المحافظة لاُ تلبي متطلبات تحقيق التنمية الصناعية ولاسيما وأنها أنشطة ذات طابع استهلاكي موجه لسد حاجة السوق المحلي . أذ إن تحقيق التنمية الصناعية يعتمد على الأنشطة الاقتصادية الأساسية (الإنتاجية) الموجهة نحو التصدير، لأنها سوف تُسهم في جلب عملة صعبة ورفع مستويات الدخول وتوفير فرص عمل، مما ينعكس ذلك ايجابياً في تعزيز فرص تطوير مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن محافظة نينوى.

ثالثاً :- إن تباين حجوم نطاق الأسواق المحلية وفق مؤشر حجم السكان في محافظة نينوى يشير بوضوح الى أن السوق المحلي لايزال يشكل عقبة أمام تحقيق التنمية الصناعية في مناطق واسعة من المحافظة ، ولاسيما ضمن أقضية مخمور، تلعفر وسنجار ونواحي مثل بعشيقة وغيرها. ولكن هذا لا يعني عدم إمكانية تنمية هذه الاقضية ولاسيما اذا ما تم توقيع المشاريع الصناعية التي لا يكون للسوق تأثير مباشر في توطنها.

لذلك نجد أن عامل السوق مازال يشكل محدد رئيس لتحقيق التنمية الصناعية في محافظة نينوى ولاسيما ان نتائج معطيات الملحق (5) تشير الى ان (51%) من المشاريع الصناعية المتوطنة في المحافظة مازالت تعاني من مشكلة عدم ملائمة موقعها من السوق مما أنعكس ذلك سلباً على ضعف مستوى كفاءتها الاقتصادية .

توزيع السكان والقوى العاملة.

أن دور القوى العاملة ولاسيما الماهرة منها كعامل محدد لتحقيق التنمية الصناعية يعتمد بشكل رئيسي على نوع وحجم القوى العاملة ومستوى أجورها، أضافة الى توزيعها الجغرافي قطاعياً ومكانياً ومصادر تجهيزها، فضلاً عن طبيعة التوزيع الجغرافي للسكان. كما في جدول (45)

وبصدد الحديث عن منطقة الدراسة (محافظة نينوى) فأن القوى العاملة ولاسيما الماهرة أصبحت تشكل عائقاً مهماً أمام توجهات تحقيق التنمية الصناعية في المحافظة وفق الاعتبارات التنموية الآتـــــــية:-

أولاً:- وجود تباين كبير في توزيع القوى العاملة قطاعياً. إذ إن (21%) من العاملين في الأنشطة الاقتصادية قد تركزت ضمن قطاعي الزراعة والصناعة، وهي نسبة منخفضة جدًا مقارنة بنسبة العاملين في الأنشطة الاقتصادية الخدمية (اللا أساسية) والبالغة (79%) من المجموع الكلي للعاملين . وهذا التوزيع لا يتلاءم مطلقاً مع متطلبات تحقيق التنمية المكانية في المحافظة، ولاسيما وان قطاعي الصناعة والزراعة هما من الأنشطة الاقتصادية الأساسية التي ينبغي ان تستحوذ على (50%) من القوى العاملة مقابل (50%) في الأنشطة الاقتصادية اللاأساسية وفق متطلبات نجاح تحقيق التنمية المكانية .

ثانياً :- أن التركز الكبير للسكان ضمن المراكز الحضرية الكبرى التي استحوذت على (77%) من المجموع الكلي للسكان في المحافظة، قد صاحبه أيضاً تركز كبير للقوى العاملة ضمن مناطق محددة ولاسيما مدينة الموصل ذات التركز الكبير للأنشطة الاقتصادية ومنها الانشطة الصناعية، أضافة الى الانشطة الخدمية، والتي تفتقر اليها المناطق الاخرى من المحافظة. وهذا ماأوجد تباين واضح في توزيع السكان والقوى العاملة مكانياً ومن ثم فإن اختلال هيكل توزيع السكان والقوى العاملة قد شكل محدداً مهماً لإمكانية تحقيق التنمية الصناعية ضمن المناطق المتخلفة اقتصاديا من المحافظة ولاسيما فيما يتعلق بتوطن الأنشطة الصناعية التي تتطلب توافر الأعداد الكافية من القوى العاملة من حيث الكم والنوع .

ثالثاً : - قلة مراكز تدريب القوى العاملة وتأهيلها وانعدام فاعليتها في تطوير ورفع الكفاءة الإنتاجية للعامل. ويظهر ذلك واضحاً من خلال ارتفاع نسبة العاملين الذين لا يحملون أي مؤهل علمي والبالغة (39 %) مقابل تدني نسبة العاملين الذين يحملون شهادات علمية والتي بلغت (6%) من مجموع السكان النشطين اقتصادياً في محافظة نينوى، مما انعكس ذلك سلباً على نقص الكوادر الفنية المدربة ذات القدرة على الإنتاج الكبير ومواكبة التقدم الصناعي الحديث وبالتالي انخفاض مستوى الإنتاج الصناعي وتخلفه، ولاسيما وان إنتاجية العامل تتناسب طردياً مع ارتفاع مستوى تحصيله العلمي.

لذلك فان نقص القوى العاملة الماهرة وصعوبة الحصول عليها عن طريق الاستيراد قد شكل بحد ذاته محدداً رئيسيًا لتحقيق التنمية الصناعية، التي تتطلب توطن أنشطة صناعية ذات تكنولوجيا متقدمة تعتمد على القوى العاملة الماهرة والقادرة على مواكبة التقدم التكنولوجي الصناعي الحديث ورفع مستوى الانتاجية ولاسيما وان نتائج معطيات الملحق (5) تشير الى ان (55%) من الأنشطة الصناعية المتوطنة ضمن قضاء الموصل تعاني من مشكلة عدم ملائمة موقعها من حيث توافر الأعداد اللازمة من القوى العاملة الماهرة مما انعكس ذلك سلباً على ضعف مستوى الإنتاجية للأنشطة الصناعية وتدني نوعية الإنتاج ، ومن ثم انخفاض مستوى العوائد الاقتصادية المتحققة وضعف الكفاءة الاقتصادية للأنشطة الصناعية .

رأس المـــــــــال .

ان دور رأس المال كعامل محدد لتحقيق التنمية الصناعية في محافظة نينوى يتمثل في الاعتبارات الآتـــــــية : -

اولاً : - التركز الكبير للاستثمارات التنموية الصناعية خلال خطط التنمية الاقتصادية المختلفة ولاسيما قبل عام 1991 ، ضمن مناطق محدودة من المحافظة تمثلت في قضاء الموصل الذي تركزت فيه كافة المشاريع الصناعية التابعة للقطاع العام ، دون توجيه مثل هذه الاستثمارات نحو المناطق المتخلفة اقتصادياً، مما انعكس ذلك سلباً على زيادة الهوة الإنمائية بين مناطق المحافظة المختلفة . كما ان القروض المالية التي كان يقدمها المصرف الصناعي العراقي الى مشاريع القطاع الصناعي الخاص في المحافظة، قد تركزت هي الأخرى ضمن قضاء الموصل، بسبب ميل أصحاب المشاريع الصناعية نحو توجيه وتركيز استثماراتهم ضمن المراكز الحضرية الكبرى للاستفادة من المزايا الموقعية المتوافرة فيها بهدف تحقيق أقصى الإرباح. وهذا ما انعكس سلباً على ضعف دور الاستثمار الصناعي الخاص في تنمية المناطق المتخلفة من المحافظة. لذلك نجد ان الاستثمار الصناعي العام والخاص كان ولا يزال يشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق التنمية المكانية في المناطق المتخلفة من المحافظة. بسبب ضعف هذه الاستثمارات وعدم اتباع ستراتيجية تنموية ملائمة لتطوير المناطق المتخلفة، إضافة الى أن التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات لا يتلاءم مطلقاً مع متطلبات تحقيق التنمية الصناعية كما بينا ذلك مسبقاً.

ثانياً : - إن توقف القروض المالية التي كان يقدمها المصرف الصناعي العراقي للمشاريع الصناعية في محافظة نينوى ولاسيما بعد عام 1991 وعدم شمول المحافظة بالتخصيصات الاستثمارية قد أنعكس سلبا على ضعف الموارد المالية اللازمة لتطوير الأنشطة الاقتصادية ولاسيما الصناعية. مما أدى ذلك الى توقف عدد كبير من منشآت القطاع الصناعي العام وضعف كفاءة الانشطة الصناعية الأخرى، رغم أن المحافظة يتوافر فيها حالياً موارد مالية ضخمة لدى القطاع العام بحيث يمكن أن يساهم استثمارها في تطوير المناطق

المتخلفة من المحافظة . لكن واقع الحال يشير الى انعدام الاستخدام الأمثل والعقلاني لهذه الموارد أضافة الى تركزها ضمن مجالات أخرى وحرمان الانشطة الاقتصادية ولاسيما الزراعية والصناعية منها. ويظهر ذلك واضحاً من خلال توقف معظم مشاريع القطاع الصناعي العام التي كانت عاملة في المحافظة. إذ انخفضت من (15) مشروع صناعي لعام 1990 الى (9) مشاريع صناعية لعام 2020، وقد تتوقف جميعها خلال السنوات القليلة الماضية بسبب الوضع الراهن التي عاشته المحافظة وسيطرة العصابات الإرهابية (داعش) على المنطقة وعدم توافر الموارد المالية اللازمة لتشغيلها، فضلاً عن أتباع سياسة الخصخصة للمشاريع الصناعية والتي لا تلائم مطلقاً عملية تحقيق التنمية المكانية المتوازنة نسبياً لأنها ستؤدي الى زيادة عملية تركز الاستثمارات الصناعية في قضاء الموصل تحت تأثير قوى الجذب الصناعي المتوافرة فيه ، مما ينعكس ذلك سلباً على زيادة الهوة الإنمائية بين قضاء الموصل والاقضية الأخرى.

ثالثاً:- تركز معظم الاستثمارات الصناعية في المحافظة ضمن أنشطة صناعية استهلاكية محدودة ولاسيما الصناعات الغذائية، الإنشائية والكيمياوية .. الخ مقابل إهمال الصناعات الانتاجية بدرجة كبيرة. كما نجد أن نتائج معطيات الملحق (5) تشير الى أن (66%) من المشاريع الصناعية في المحافظة تعاني من مشكلة عدم ملائمة موقعها من حيث توافر رؤوس الأموال اللازمة، مما أنعكس ذلك سلباً على ضعف قدرة القطاع الصناعي على تحقيق تغيرات إيجابيه في الهيكل الاقتصادي لمحافظة نينوى مع انعدام الاستغلال الأمثل للمؤهلات الجغرافية التنموية والمتاحة ضمن أقضية المحافظة المتخلفة اقتصادياً.

لذلك فأن عملية تحقيق التنمية المكانية المتوازنة نسبياً في محافظة نينوى تعتمد بشكل رئيسي على تدفق الاستثمارات التنموية نحو المناطق المتخلفة مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تركيزها ضمن المناطق الأكثر تخلفاً ، كما أن فرص تحقيق التنمية المكانية ضمن المناطق المتخلفة من المحافظة تبقى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتوجيه أستثمارات القطاع العام نحوها، أو أتخاذ إجراءاتُ تسهم في تشجيع القطاع الخاص على توجيه الاستثمارات خارج مدينة نينوى باتجاه المناطق المتخلفة من المحافظة. إذ ان قلة الاستثمارات الصناعية والاعتماد على استثمارات القطاع الخاص التي تركزت ضمن مدينة نينوى ذات التركز الصناعي الكبير قد انعكس سلباً على زيادة الهوة الإنمائية بين قضاء الموصل والمناطق الأخرى المتخلفة أقتصادياً .

المواد الخام الأولية.

يعتمد تأثير المواد الخام الأولية كعامل محدد لتحقيق التنمية الصناعية في محافظة نينوى على نوع وحجم المتاح منها وتوزيعها الجغرافي الذي يؤثر في تباين الاتجاهات المكانية لتوقيع الأنشطة الصناعية، إضافة الى مدى توافر الظروف الملائمة لاستغلالها فضلاً عن مصادر تجهيزها. وعلى الرغم من أن المحافظة تتوافر فيها أمكانيات تنموية جيدة من المواد الخام الأولية المتمثلة بالثروات المعدنية (الفلزية واللافلزية)

ونتيجة لذلك تعد المواد المعدنية والصخور الصناعية عند استثمارها بالشكل الأنسب والامثل من شأنها ان يكون لها دور كبير في دعم المرتكزات في المنشآت الصناعية وان استثمار المواد المعدنية المحلية يعزز من المردودات الاقتصادية للنشاط الصناعي خاصة والاقتصادي عامة وهذا ما يمكن من اختيار الموقع الأفضل للمنشآت الصناعية، تتمركز اغلب المواد المعدنية في قضاء الموصل، لذا فأن الصناعات المعدنية والمرتبطة بها والصناعات الانشائية كصناعة الكاشي والموزاييك والحلان والبلوك وغيرها يتم استيراد موادها الأولية من الجبس والاسمنت والحصى والرمل من قضاء الموصل[1]. **ويوضح الجدول (2) التوزيع المكاني للخامات والرواسب المعدنية وحجم الاحتياط في المحافظة والعراق واهميتها الصناعية لعام2019**

الخدمات والرواسب	التوزيع الجغرافي	احتياط المحافظة مليون طن %من العراق	احتياط العراق مليون طن	الأهمية الصناعية
حجر الكلس	بادوش حمام العليل ، سنجار	200(2.8%)	7000	صناعة السمن مادة مساعدة في صناعة الورق والسكر وفي اعداد الافران المعدة لتصفية الخامات الفلزية يتخدم في البناء بعد تقطيعه وتنظيف واجهات المباني
الجبس	تلعفر، سد الموصل غرب الموصل ، سنجار	45(34.6%)	130	صناعة الجص والاسمنت
الحصى والرمل (مليون/م)	كنهش، الخازر، الكوير، عقرة ، بردةرش	7(0.2%)	3000	صناعات انشائية متنوعة
الكبريت	المشراق، اللزاكة	381(94%)	403	معظم الصناعات لاسيما الكيمياوية
اطيان السمنت	تلعفر ، سدالموصل	40(7%)	570	صناعة الاسمن وصناعات انشائية متنوعة
اطيان الطابوق	الموصل	3(0.5%)	6000	صناعة الطابوق

المصدر احمد طلال خضر الطائي، توطن الصناعات الانشائية في محافظة نينوى تطورها ومشاكلها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، كلية التربية، ص119

2019والتي مازالت غير مستثمرة اقتصادياً رغم وجودها بكميات اقتصادية قابلة للاستثمار في العديد من المناطق التي تفتقر الى وجود أي نشاط صناعي فيها ، فضلاً عن الامكانيات التنموية المتوافرة للإنتاج

الزراعي (النباتي والحيواني) إلا ان واقع الحال يشير الى ان المواد الخام الأولية كأحد المؤهلات التنموية لازالت تشكل عقبة رئيسية إمام امكانية تحقيق التنمية الصناعية في محافظة نينوى وفق الاعتبارات الآتـــية : -

اولاً : - عدم استغلال الثروات المعدنية الفلزية المتوافرة في المنطقة الشمالية من العراق ولاسيما ضمن محافظتي دهوك واربيل أضافة الى محافظة نينوى ، رغم كونها خالية من أي نشاط صناعي. ويُعزى هذا اساساً الى قلة الدراسات والاستكشافات الجغرافية اللازمة لتحديد الحجوم الاقتصادية لهذه الموارد وتوزيعها مكانيًا لغرض تحديد الجدوى الاقتصادية لاستغلالها صناعياً، مما شكل ذلك محدداً رئيسياً لأستثماراها بهدف تحقيق التنمية الصناعية في المناطق المتخلفة اقتصادياً من المحافظة .

ثانياً :- على الرغم من ان محافظة نينوى غنية بالثروات المعدنية اللافلزية والتي تنتشر في مناطق واسعة من المحافظة ولاسيما ضمن أقضية مخمور، بعشيقة، الموصل فضلاً عن قضاء تلعفر، إلا أن معظم هذه الموارد مازالت غير معروفة من حيث حجم الاحتياطي وهذا له تاثير سلبي في عملية استغلالها. رغم أن الشواهد والدراسات الاولية تشير الى أن معظم هذه الموارد متوافرة بكميات قابلة للاستثمار الصناعي. كما أن الخامات المعدنية المتمثلة بالجبس والكلس والمتوافرة بكميات اقتصادية معروفة من حيث حجم الاحتياطي في مناطق مختلفة من المحافظة ولاسيما ضمن قضاء مخمور، مازالت غير مستثمرة صناعياً على الرغم من أهميتها بالنسبة لصناعة السمنت التي تفتقر اليها محافظة نينوى .

ثالثاً:- تدني مستوى الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) في محافظة نينوى والذيُ يعزى للأسباب الآتـــــــية:-

1- ضعف الاهتمام بالقطاع الزراعي ولاسيما وأن 34% من الأراضي الصالحة للزراعة في المحافظة مازالت غير مستثمرة .

2- أن عمليات الإنتاج الزراعي ضمن المناطق المزروعة لازالت تعتمد على أساليب تقليدية في الإنتاج .لا تتلائم مع متطلبات تحقيق التنمية المكانية ما لم يتم تحقيق التوسع الأفقي والعمودي في عمليات الانتاج الزراعي .

3- عدم الاهتمام في استغلال الإمكانيات التنموية المتاحة من منتجات أشجار الفاكهة وأشجار الغابات للأغراض الصناعية والتي تتوافر في مناطق متخلفة اقتصاديا ولاسيما ضمن مناطق بعشيقة، سنجار، الحمدانية ....الخ إذ مازالت هذه المناطق تفتقر الى وجود أي أنشطة صناعية كبيرة فيها .

رابعاً :- اعتماد الأنشطة الصناعية في محافظة نينوى على سد احتياجاتها من المواد الخام الاولية وبنسبة كبيرة عن طريق الاستيراد من الخارج أضافة الى ما متوافر منها محليًا بنسب محدودة جداً ، أذ يظهر من

نتائج معطيات الجدول (46) أن الصناعات الإنشائية فقط تعتمد على المواد الخام المتوافرة محليًا بنسبة أكبر من تلك المستوردة . بينما تعتمد جميع الأنشطة الصناعية الأخرى على الاستيراد من الخارج وبنسبة أكبر من تلك المتوافرة محلياً وبأهمية نسبية تختلف حسب طبيعة ونوع

الأنشطة الصناعية. وهذا شكل بحد ذاته محدداً رئيسياً لتحقيق التنمية الصناعية في المحافظة وفق الاعتبارات الآتيـــــــــــة:-

1- أن اعتماد المشاريع الصناعية على المواد الخام المستوردة يؤدي الى رفع تكاليف أنتاجها الصناعي وبالتالي ضعف كفاءتها الاقتصادية ، مما ينعكس ذلك سلبا على تدني مستوى العوائد الاقتصادية المتحققة للمشاريع الصناعية . كما أن صعوبة الحصول على المواد الخام المستوردة ، تؤدي الى حالة عدم الاستقرار في الانتاج للأنشطة الصناعية ، أضافة الى أرتفاع تكاليف أنتاجها ،

أو توقفها كما حصل بالنسبة للصناعات النسيجية في محافظة نينوى .

2- أن عدم استغلال الإمكانيات التنموية المتاحة من المواد الخام المتوافرة محلياً يؤدي الى بقاء مناطق واسعة من المحافظة متخلفاً اقتصادياً . مما ينعكس ذلك سلباً على ضعف الهيكل الاقتصادي للمحافظة.

لذلك فأن صعوبة الحصول على المواد الخام المستوردة بسبب قلة رؤوس الأموال (العملة الصعبة) وظروف الاستيراد الصعبة . إضافة الى عدم كفاية المواد الخام المحلية بسب تخلف التقنيات المستخدمة في استخراج المواد الخام وتصنيعها، فضلاً عن تدهور الإنتاج الزراعي وعدم قدرته على توفير متطلبات الصناعة المحلية قد اثر بشكل سلبي على انخفاض إنتاجية

المصدر : - بالاعتماد على استمارة الاستبيان .

توطنها المشاريع وتوقف العديد منها بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج ، اذ يظهر من خلال نتائج معطيات الملحق (5) أن (51%) من الأنشطة الصناعية المتوطنة في قضاء الموصل يعتبر

جدول (2) الأهمية النسبية لمصادر تجهيز المواد الخام الاولية لفروع النشاط الصناعي التحويلي في محافظة نينوى لعام 2020

المؤشرات / الفروع الصناعية	مصادر التجهيز			المجموع
	محافظة نينوى (%)	داخل القطر (%)	خارج القطر (%)	
الصناعات الغذائية	%40	%7	%53	%100
الصناعات النسيجية	%35	-	%65	%100
الصناعات الخشبية	%20	%10	%70	%100
الصناعات الورقية	%4	%41	%55	%100
الصناعات الكيمياوية	%20	%30	%50	%100
الصناعات الإنشائية	%67	%18	%15	%100
الصناعات المعدنية المصنعة	%25	%15	%60	%100

موقعها غير ملائم من حيث الحصول على المواد الخام ، مما ينعكس ذلك سلبا على ضعف الكفاءة الاقتصادية لتلك الأنشطة وعدم قدرتها على تحقيق مستويات تنموية متطورة ضمن اماكن

خدمات البُنى الإرتــكازيـة.

إن ضعف مستوى تطور خدمات البنى الارتكازية المتمثلة بطرق ووسائل النقل أضافة الى مصادر الطاقة ومشاريع أنتاج المياه، يُعد من المحددات الرئيسية لتحقيق التنمية الصناعية في محافظة نينوى ، وذلك لأن تطور خدمات البنى الارتكازية يشكل عامل جذب وأستقطاب مهم للأستثمارات الاقتصادية ولاسيما الصناعية، أضافة الى جذب السكان وبالشكل الذي ينعكس أيجابياً على تطور الاقليم الجغرافي. بينما نجد أن الاقاليم التي تعاني من ضعف مستوى خدمات البنى الارتكازية تصبح غير قادرة على جذب الاستثمارات التنموية اليها، بسبب أرتفاع تكاليف الانتاج فيها، أي أن ضعف مستوى تطور الخدمات يؤدي الى تدني مستوى الكفاءة الاقتصادية بسبب أرتفاع تكاليف الانتاج الناتجة من تحمل الأنشطة الاقتصادية تكاليف أنشاء وتطوير مستوى الخدمات في الاقليم الجغرافي مما ينعكس ذلك سلباً على تخلف المنطقة.

لذلك فأن ضعف وتخلف مستوى تطور خدمات الُبنى الارتكازية أصبح يشكل عائقاً مهماً أمام أمكانية تحقيق التنمية الصناعية ضمن المناطق المتخلفة من محافظة نينوى وفق الاسباب الاتـــــــــية:-

أولاً:- على الرغم من أن محافظة نينوى تتوافر فيها أمكانيات جيدة في مجال طرق النقل البري (السيارات) ولاسيما قضاء الموصل. ألا أن مستوى تطور شبكة طرق النقل والمواصلات ما زال دون المستوى المطلوب لتحقيق التنمية الصناعية في مناطق واسعة من المحافظة وفق الاعتبارات الأتيـــــة:-

1 - ضعف الإمكانيات التنموية لشبكة طرق النقل والمواصلات ضمن اقضية سنجار وتلعفر وتلكيف مقارنة بالأقضية الاخرى بسبب اقتصارها على طرق النقل الثانوية فقط ، كما ان الإمكانيات التنموية لشبكة طرق النقل المتوافرة ، تعتبر امكانيات متوسطة من حيث الاهمية مقارنة بقضاء الموصل. بالإضافة الى ذلك فأن العديد من المشاريع الصناعية التي تتركز ضمن المنطقة الصناعية الشمالية والجنوبية من مدينة الموصل تفتقر الى وجود طرق نقل مبلطة وكفؤة وهذا يشكل بحد ذاته عقبة رئيسية إمام توفير مرونة عالية لحركة النقل وفق الاعتبارات التنموية للتوطن الصناعي.

2- التركز الكبير لوسائل النقل البري (السيارات) ضمن مدينة الموصل التي استحوذت على (70%) من المجموع الكلي لسيارات الركاب ، اضافة الى (30 %) من مجموع سيارات الحمل في المحافظة . مما انعكس ذلك سلباً على تحقيق الموازنة والمرونة الكافية في مجال توفير وسائل النقل اللازمة لتحقيق التنمية المكانية.

3 - افتقار محافظة نينوى لخدمات المرور السريع والنقل بالسكك الحديد ، فضلاً عن النقل الجوي . وهذا يشكل بحد ذاته محدداً رئيسياً باتجاه تحقيق مرونة وكفاءة عالية في مجال النقل داخل المحافظة وخارجها، ولاسيما في ظل الظروف الراهنة التي تشهد تدهور الاوضاع الأمنية باستمرار، والاستخدام الكثيف لطرق النقل الخارجية التي تربط محافظة نينوى بالمحافظات الاخرى ومنها بغداد من قبل السيطرات وتعدد الأجهزة الأمنية على الطريق والموافقات أضاف الى وجود قوات الاحتلال الأمريكي قبل الانسحاب، مما شكل ذلك عقبة رئيسية امام حركة النقل الخارجي، من خلال ضعف مرونة وكفاءة حركة النقل مع المحافظات الأخرى .

4 - ساهم التركز الكبير لشبكة طرق النقل والمواصلات ووسائلها ضمن قضاء الموصل مقارنة بالاقضية الاخرى ، في جذب واستقطاب الأنشطة الصناعية للتركز ضمن مدينة الموصل للاستفادة من مزايا النقل المتوافرة فيها ، ولاسيما وان نتائج معطيات الملحق (5) ، تشير الى ان (50%) من المشاريع الصناعية المتوطنة في قضاء نينوى لا تعاني من مشاكل بالنسبة لخدمات النقل وفي المقابل فأن (50%) من هذه المشاريع مازالت تعاني من مشكلة ضعف كفاءة خدمات النقل

لذلك فأن النقص في مجال الطاقة الكهربائية قد شكل بحد ذاته عقبة رئيسية أمام إمكانية تحقيق التنمية الصناعية في المحافظة ولاسيما ضمن الاقضية المتخلفة منها بسبب حرمان مناطق واسعة في المحافظة من

خدمات الطاقة الكهربائية، مما انعكس ذلك سلباً على عدم استغلال الإمكانيات التنموية المتاحة والغير مستثمرة اقتصادياً. كما ان الطاقة الكهربائية المستلمة في مدينة نينوى (مركز المحافظة)، مازالت ضعيفة بحيث لا تلبي متطلبات الأنشطة الاقتصادية ولاسيما الأنشطة الصناعية المتركزة في مدينة الموصل، إذ إن نتائج معطيات الملحق (5). تشير الى ان (76 %) من هذه الأنشطة مازالت تعاني من مشكلة عدم ملائمة موقعها من حيث توافر مصادر الطاقة اللازمة لتوطنها، مما أدى ذلك الى توقف عدد من المشاريع الصناعية الكبيرة واستعانة بعض أصحاب هذه المشاريع بمحطات توليد ثانوية (مولدات) لغرض توفير الحد الأدنى من الطاقة اللازمة رغم تأثيرها السلبي بسب ارتفاع أسعار الوقود الذي يسهم في رفع تكاليف الإنتاج الصناعي، إضافة الى إن هذه المولدات لا تعمل لفترة طويلة، وهو ما يعني التوقف عن العمل الذي يؤدي الى انخفاض مستوى الإنتاجية ، مما انعكس ذلك سلباً على تدني مستوى تطور الكفاءة الاقتصادية للأنشطة الصناعية في مدينة نينوى .

ثالثاً : – بالنسبة لخدمات مشاريع إنتاج المياه في محافظة نينوى، فإنها تقتصر بالدرجة الأساس على مدينة الموصل ، فضلاً عن المراكز الحضرية الأخرى من المحافظة . لكونها أكثر المناطق ازدحاما بالسكان والأنشطة الخدمية والاقتصادية ومن ثم فهي الاكثر أنتاجاً للمياه. بينما تفتقر مناطق واسعة من المحافظة الى توافر مثل هذه الخدمات اللازمة لتحقيق التنمية المكانية فيها، بالإضافة الى ذلك فأنه على الرغم من التركز الكبير لمشاريع أنتاج المياه في المناطق المذكورة، لكنها مازالت هي الأخرى تعاني من نقص كبير في توفير المياه اللازمة لسد حاجات السكان المتزايدة، إضافة الى الأنشطة الاقتصادية والخدمية الموجودة ضمن هذه المناطق ولاسيما مدينة نينوى . فضلاً عن عجز مشاريع أنتاج المياه المتوافرة عن سد الطلب المتزايد على المياه، مما دفع ذلك أصحاب المشاريع الصناعية الكبيرة الى عدم الاعتماد كلياً على شبكة توزيع المياه المتوافرة في المحافظة واللجوء الى شراء صهاريج المياه أو حفر الآبار لغرض توفير كميات المياه اللازمة للعمليات الإنتاجية. مما أنعكس ذلك سلباً على رفع تكاليف الإنتاج الصناعي وبالشكل الذي لا يتلاءم مع متطلبات الصناعة الحديثة وتحقيق التنمية الصناعية ضمن الاقضية المتخلفة صناعيا من محافظة نينوى.

جدول (3) نمو اعداد الصناعات في محافظة نينوى من 1960–2020

السنوات	1960قبل	1960-1969	1970-1979	1980-1989	1990-2003	2004-2013	المجموع
الموصل	2	49	162	351	534	314	1412
بعشيقة	0	0	0	3	27	24	54
المحلبية					1	1	2
القيارة					3	1	4

الحمدانية				1	1	1	3
برطلة				2	7	9	18
تلعفر		1	1	5	15	5	27
ربيعة					1	3	4
سنجار	1		4	1			6
تلكيف	11	12	12	1			36
القوش	1		2	3	4		10
فايدة	2	0	2				4
الشيخان	4	1	0	0	0	0	5
بعاج					2		2
الكوير					1		1

المصدر: استمارة المسح الميداني 2013، الخطة الهيكلية لمحافظة نينوى، شركة MGA للاستثمارات الهندسية المحدودة ص274

محددات أخرى للتنمية الصناعية.

أولاً:- أن اعتماد اللامركزية في توقيع الأنشطة الاقتصادية ولاسيما الأنشطة الصناعية في محافظة نينوى من خلال إهمال القطاع الصناعي العام وتشجيع القطاع الصناعي الخاص قد أدى الى زيادة تركز تلك الانشطة ضمن مدينة الوصل على حساب المناطق الأخرى المتخلفة من المحافظة. مما أنعكس ذلك سلباً على ضعف مستويات النمو الاقتصادي إضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وتدني مستوى الإنتاجية لتلك الأنشطة وبالشكل الذي يمكن أن يسبب خسارة اقتصادية لها على المدى القصير. أذ أن تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن يتطلب ضرورة الاخذ بنظر الاعتبار اعتماد المركزية في التخطيط الصناعي في توقيع الانشطة الاقتصادية ولاسيما الأنشطة الصناعية وبالشكل الذي يحقق الموازنة بين تحقيق أقصى الأرباح وتنمية المناطق المتخلفة اقتصادياً من المحافظة .

ثانياً:- على الرغم من أن محافظة نينوى غنية بالموارد المائية ولاسيما من حيث تنوع مصادرها وتوافرها بنوعيات وحجوم اقتصادية مناسبة لتوطن الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتحقيق استقرار السكان.

ثالثاً:- أن التخلف الكبير في مجال استخدام التكنولوجيا الصناعية الحديثة في القطاع الصناعي لمحافظة نينوى والاعتماد على أساليب إنتاجية تقليدية أصبح يشكل محدد رئيسي لتحقيق التنمية الصناعية في المحافظة والتي من نتائجها ما يأتي

1- ارتفاع تكاليف الانتاج الصناعي.

2- تخلف الإنتاج وعدم قدرته على منافسة البضائع المستوردة، بسبب ارتفاع الأسعار، مما أنعكس ذلك سلباً على ضعف الأسواق المحلية والإقليمية أضافة الى انعدام الاسواق الخارجية.

3- عدم قدرة القطاع الصناعي على امتصاص الفائض من القوى العاملة في المحافظة وتحقيق معدلات مرتفعة للأجور، بسبب محدودية وتخلف فروع الإنتاج الصناعي في المحافظة.

ويُعزى سبب هذا التخلف في مجال استخدام التكنولوجيا الصناعية الى عوامل عديدة شكلت عقبة رئيسية أمام أمكانية تحقيق التنمية الصناعية في محافظة نينوى والتي يمكن أيجازها على النحو الآتـــــي :-

1- انعدام الترابط بين الصناعة والجامعة ومراكز البحث العلمي في المحافظة والتي تشكل أحد ابرز متطلبات توطن الانشطة الصناعية الحديثة. أذ أثبتت التجارب التنموية في البلدان المتقدمة صناعياً، أن البلدان التي أهتمت بتشجيع البحث العلمي التطبيقي ولاسيما في المجال الصناعي أصبحت من أكثر البلدان تقدمًا في مجال التكنولوجيا الصناعية الحديثة .

2- قلة وضعف مراكز التدريب والتأهيل للقوى العاملة في المحافظة, مما أنعكس ذلك سلباً على انخفاض إنتاجيتها بسبب انخفاض مستواها المهاري، إضافة الى قلة القوى العاملة الماهرة التي تعتبر أحد متطلبات الصناعة الحديثة مع ارتفاع تكاليف الحصول عليها .

3- تخلف خدمات الُبنى الارتكازية وارتفاع تكاليف الحصول عليها ضمن المناطق المتخلفة من المحافظة.

4- ضعف ومحدودية الاستثمارات الصناعية اللازمة لاستقطاب التكنولوجيا الصناعية الحديثة التي تتطلب استثمارات مالية ضخمة. مما يجعل أمكانية جذب واستقطاب أنشطة صناعية كبيرة ذات تكنولوجيا متقدمة باتجاه تحقيق التنمية الصناعية ضمن المناطق المتخلفة من محافظة نينوى في غاية الصعوبة ما لم يتم توفير الاستثمارات الصناعية والقوى العاملة الماهرة والخدمات اللازمة لتحقيق ذلك.

الاستنتاجات والتوصيات

1- من خلال عرض وتحليل المباحث التي أشتمل عليها الفصل وفي ضوء النتائج التي تم التوصل اليها، ظهر لنا أن واقع التوطن الصناعي لا يتلاءم مطلقاً مع متطلبات تحقيق التنمية المكانية المتوازنة نسبياً في محافظة نينوى، بسبب حالة عدم الاستقرار والتركز الكبير للأنشطة الصناعية ضمن قضاء الموصل فقط. فضلاً عن ضعف مستوى الكفاءة الاقتصادية لتلك الأنشطة وتدني أهميتها الاقتصادية بشكل كبير بالنسبة لهيكل القطاع الصناعي في المحافظة، مما أنعكس ذلك أجمالا بشكل سلبي على تباين مستويات التنمية الصناعية بين أقضية المحافظة المختلفة. بسبب وجود العديد من محددات التنمية الصناعية التي أسهمت بشكل كبير في ضعف مستوى الكفاءة الاقتصادية للقطاع الصناعي مع وجود مناطق واسعة من المحافظة مازالت متخلفة صناعياً.

2- يتطلب ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار معالجة محددات التنمية الصناعية في محافظة نينوى، بهدف خلق واقع جديد للنشاط الصناعي، يمتاز بالموازنة المكانية في توقيع المشاريع الصناعية وبمستوى

اقتصادي متطور يتلاءم مع متطلبات تحقيق التنمية المكانية المتوازنة نسبياً ضمن أقضية المحافظة المختلفة.

التوصيات :

1-دراسة مستفيضة عن واقع الصناعات في محافظة نينوى بفرق مسح ميداني لجميع الصناعات وتقيمها ومن تحديد اتجاها وطرق تنميتها لا سيما رفد المحافظة بالصناعات ورفع المستوى الاقتصادي لها .

2-ادخال التقنيات الحديثة في تطوير الصناعات في محافظة نينوى مما يكون له مردود اقتصادي وتجاري ومن ثم سد حاجة المحافظة من النقص الحاصل فيها .

الهوامش

1- محمد جواد شبع، الصناعة وأثرها في التنمية الإقليمية في محافظة النجف، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب جامعة الكوفة، 2007، ص1.

2- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، بغداد، 2020، ص 98.

3- احمد طلال خضر الطائي ونشوان محمود جاسم، تحليل جغرافي للمقومات الطبيعية للصناعة في محافظة نينوى، بحث منشور ، المؤتمر العلمي الدولي الرابع / الدراسات التاريخية والجغرافية ، عدد خاص ، ص1147.

4- د.نعمان حسين عطية ، د.ايمان حسن علي ، دور التنمية الريفية في الحد من الهجرة نحو المدن في محافظة صلاح الدين .

5- د.نعمان حسين عطية ، د.ايمان حسن علي ، الأساس الاقتصادي لمينة تكريت

---

[1] محمد جواد شبع، الصناعة وأثرها في التنمية الإقليمية في محافظة النجف، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب جامعة الكوفة، 2007، ص1.

[1] وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، بغداد، 2020، ص 98.

[1] احمد طلال خضر الطائي ونشوان محمود جاسم، تحليل جغرافي للمقومات الطبيعية للصناعة في محافظة نينوى، بحث منشور ، المؤتمر العلمي الدولي الرابع / الدراسات التاريخية والجغرافية ، عدد خاص ، ص1147

1- Muhammad Jawad Shabaa, Industry and its Impact on Regional Development in Najaf Governorate, Master Thesis (unpublished), College of Arts, University of Kufa, 2007, p.1.
2- Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Annual Statistical Collection, Baghdad, 2020, pg. 98.
3- Ahmed Talal Khader Al-Taie and Nashwan Mahmoud Jassim, Geographical analysis of the natural components of industry in Nineveh Governorate, published research, Fourth International Scientific Conference / Historical and Geographical Studies, special issue, p. 1147